

## على الغلاف

# الأقساط تلاحق المبعدين من الخليج

كانه لم يفهم حرمانهم من حياة مستقرة في بلد اغتربهم بطرد تعسفي «لأسباب أمنية»، هو في الحقيقة «الاسم الحركي» لسياسة الضغط على من يُدرجون في محور المقاومة لمجرد انتماهم المذهبي، وفي الوقت الذي يتواصل فيه طرد اللبنانيين من الخليج، كما فعلت الإمارات العربية المتحدة أول من أمس، حين طردت عشرين لبنانياً إضافياً، ها هي شركات تحصيل الاموال تكمل عمل المفترين بملاحقة المطرودين تعسفاً، لاستيفاء قروض كانوا قد أخذوها بضمان إقامتهم واستقرار أعمالهم في بلد الاغتراب. لكن، هل يحق للدائنين مطالبة من خربت بيوتهم، ولم يحصلوا على أي تعويض عن الأضرار الجبّة التي لحقت بهم من الدولة التي طردتهم تعسفاً؟ ماذا يقول القانون؟ وهل من مخرج؟

يفهم المبعدون، أو أغلبهم، أن عبارة «لأسباب أمنية» ليست في الحقيقة إلا اسماً تمويهياً لإجراء يتوخى أن يكون موازياً، في الضغط، للقانون الأميركي الذي صوت عليه الكونغرس مؤخراً لمنع «تمويل حزب الله»، والذي تبين في الحقيقة انه يستهدف بيئة المقاومة أكثر من المقاومة نفسها. «قطع الارتاق من قطع الأعناق» قيل قديماً، والمملكة السعودية التي لا تزال تطبق «قطع الأعناق» حرفياً، لن تغض بقطع ارتاق آلاف اللبنانيين، في محاولة واضحة لابتزاز حكومتهم المائعة من أجل التدخل في قرارات سيادية، لم ينفك حكام الخليج يشاركون في اتخاذها منذ «الاستقلال».

ومن دون أي معرفة بالقوانين، يحق للمرء المتمتع بحد أدنى من الحس السليم والعدالة، أن يتصور أن هناك انتهاكاً فاضحاً وموصوفاً لحقوق الإنسان في قضية ترحيل اللبنانيين من الخليج، من دون إبداء أسباب أو إتاحة الفرصة امامهم للدفاع عن انفسهم. لكن، وبعد التسليم بأن ما جرى قد جرى، ألا يستحق هؤلاء تعويضاً عن هذا الإبعاد التعسفي كونهم لم يرتكبوا أي خطأ؟ وكيف سيقومون بواجباتهم تجاه المصارف التي اقترضوا منها إن كانوا قد أبعدها بالطريقة التي رُكّلوا بها؟ ثم إن هم سددوا ثمن الشقة التي تركوها في الخليج، أو السيارة أو غيرها، هل تعتبر عندها هذه من ممتلكاتهم؟ وإن كانت كذلك كيف سيصلون إليها ويستفيدون منها وهم المبعدون «الى الأبد» من بلدان اغتربهم؟ ببعض الخجل من وضعنا كلبنانيين عنصريين، تلتقط المحامية نائلة ججع المتخصصة بالقانون الدولي/ حقوق إنسان، ملاحظة مهمة، وهي أن وضع اللبنانيين المبعدين من الخليج يشبه الى حد كبير وضع عاملات المنازل الأجنبية في لبنان، حيث يسود نظام الكفيل العنصري، إضافة الى ما تيسر من عنصريات منفرقة لها علاقة بوضع العاملة الضعيف كامرأة ملوثة وفقيرة، والاهم لا حقوق لها! وتضيف: «للاسف اوضاعهم تشبه كثيراً وضع العاملات اللواتي يُرخلن أحياناً من دون ان يكن قد قبضن اتعابهن عن سنوات من الخدمة. في هذه الحال، وأتصور ان المبعدين قانونياً في الوضع ذاته، لن تقبض

الجنوب. يقول، بمرارة، «كاننا داعش او اسرائيلية» وهو يقوم عن كرسيه مقتربا من النافذة، مولياً ظهره لنا، ربما ليموّه ما انعكس في عينيه من أسى. فهو أمضى شبابه في «بلده الثاني»، أحب هناك وتزوج وأنجب، واشترى «بالتقسيط»، ككل الوافدين، شقة، وبنى عملاً وصادقات. لا يفهم الكهل كيف يمكن أن يُطلب منه ان يرحل خلال 24 ساعة من الإمارات كأنه عبد لا حقوق له، والآنكى «لأسباب أمنية» لم يتكلف احد عناء شرحها له. هو الذي حرص على الابتعاد عن السياسة حتى من باب إبداء الرأي بما يحصل في بلده الأول وليس الثاني.

«24 ساعة؟! هل تكفي لاحضار افادات المدرسة لاولادي وتصديقها من وزارة التربية هناك ثم من وزارة الخارجية ومن السفارة اللبنانية؟»  
«24 ساعة! هل تكفي لتشحن عفش بيتك وتضرب ثيابك؟ هل تكفي للذهاب الى البنك لتنتهي معاملات اخر قسطين تبقيا من السيارة؟ ومن ثم تذهب الى المرور لانجاز معاملات شحنها؟»  
«24 ساعة! هل تكفي لتودع احبابك ورفاقك وزملاءك في العمل؟ ولتتجول مرة اخيرة في هذه المدينة التي عشت فيها احلى سنين حياتك واحببتها كأنها بلدك؟»  
«24 ساعة! هل تكفي لتصفية شركتك وأخذ مستحقاتك المالية؟ أه صحيح. مستحقاتي المالية. كان صاحب العمل في اجازة في لندن، وفرق التوقيت لا يساعد. وبعد ان ايقظته، اخبرته بما حصل، فقال: ما اقدر اعطيك فلوس نهاية الخدمة، لانه يجب ان اسدد قروضك للبنك!»  
«لكني امك 2 في المئة من اسهم هذه الشركة، وقيمتها الآن فوق 200 مليون درهم! اكتبني بالجواب: ساتصل بك لاحقاً. وبالطبع، لم يتصل!»  
«هذا رجعت الى لبنان بعد 20 سنة ايد من ورا وايد من قدام. ولكي تكمل المصيبة، تلقيت اتصالاً من شركة تحصيل اموال يفيد بأن المصرف رفع دعوى ضدي لعدم تسديدي الاقساط! قلت له: لكن كفيلي الخليجي قال انه سيسددها لقاء عدم دفع تعويضي! فأجابني: لم يسدد شيئاً، وفي حال لم تسدد انت سيحجز على املاكك. راجعت وزير الخارجية فقال لي حرفياً: لقد اتصلت بوزير خارجية الامارات وطلبت منه أن يعطينا سبباً لترحيل اللبنانيين فقال لي: أمن قومي».

## ضحى شمس

يصف ش. ي. احد المبعدين من الامارات أخيراً، بكثير من الغصة، مشهد السيارات التي تركها المبعدون اللبنانيون في مطار دبي. يقول إن المشهد ذكره بمشهد وأدي «خلة العذب»، بالقرب من بوابة رامية في الجنوب اللبناني ليلة التحرير عام 2000. حينها، ترك الفازون للحديون مئات السيارات في قعر الوادي قبيل عبورهم الشاطئ الى فلسطين المحتلة. الغصة في قلب المبعد جاءت من المقارنة بين المشهدين التي فرضت نفسها كإهانة عليه خصوصاً أنه من

## أمن قومي!

يروى ج. ع. أ. في ما يأتي، قصة ترحيله العنيفة من دولة الإمارات:  
«سافرت الى الخليج قبل 20 عاماً. بعد ان تنقلت بين السعودية وقطر استقرت في الامارات منذ 10 سنوات. قررت وقتها أنه أن الأوان لأبدأ عملي الخاص. تشاركت مع احد المواطنين (الإماراتيين) وكبرت الشركة، ولانني احلم بالعودة يوماً والاستقرار في بلدي قررت شراء قطعة ارض وبناء منزل فيها، فاقترضت من الامارات لشراء الارض واقترضت في لبنان للبناء. وحيث ان راتبتي كان 10 آلاف دولار، ولي حصة من الشركة بقيمة 2 في المئة (تعادل قيمتها الشهرية أربعة آلاف دولار) لم أبال بأن قيمة القسط في لبنان ستكون 2000 دولار لمدة 15 سنة وفي الامارات 1500 دولار لمدة 5 سنوات. هكذا، بدأت بالبناء ومررت سنتان وانا ادفع الاقساط بانتظام الى ان جاء موعد تجديد الإقامة. اتصل بي شخص وقال: معك شرطة ابو ظبي، الأمن، جيب جواز سفرك وتعال. ذهبت الى المقر، وهناك أخذ مني الجواز واخرج كدسة كبيرة من الأوراق، كل واحدة باسم شخص، فتش بينها عن اسمي، اخرجه وقال: جاء الأوامر بعدم تجديد اقامتك. عليك المغادرة خلال 24 ساعة! ثم لوح ببقية الرزمة قائلاً بتهكم: كل هذول رح يلحقوك! كنت مذهولاً. ختم جواز السفر ثم اخذني لالتقاط بصمة للعين وبلغني بأنني لن استطيع دخول دولة الامارات للابد! لكن، ما هو السبب؟ ماذا فعلت؟ اجابني: رسمياً لا نقول، مكتوب هنا لاسباب تتعلق بالامن القومي! يا الهي امن قومي؟ أأضحك أم ابكي؟ وضعوني في السجن الى ان يأتي شخص ليكفلني برهن جواز سفره لضمان مغادرتي خلال 24 ساعة!